

أثر مخزون غاز شرق البحر المتوسط على القضية الفلسطينية

## The Impact of the Mediterranean Gas Stock on the Palestinian Cause

إعداد الباحثة الشابة:

صابرين طلعت القيسي

بإشراف:

د. عبير عبد الرحمن ثابت

د. وسيم الهابيل

أ. طلال أبو ركة

2017

قدمت هذه الأوراق البحثية ضمن جهود بال Think للدراسات الاستراتيجية في تطوير مهارات البحث العلمي حول قضايا المجتمع الفلسطيني وتوطين إنتاج المعرفة في فلسطين.

تتمتع الدول التي تمتلك البترول والغاز بقوة اقتصادية هائلة تساعد في تحقيق أهداف سياسات دولهم، كما أن الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة من البترول والغاز زاد من أهمية خطوط نقلهم التي تحولت من مجرد وسيلة نقل للوقود إلى شرايين حياة للأنظمة الحاكمة، بالإضافة إلى دورها كوسائل ضغط ومساومة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

ويعتبر الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط، حيث أنه من المحروقات عالية الكفاءة، قليلة الكلفة، وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة، كما أنه يعد من مصادر الطاقة النظيفة؛ لأن عملية نقل الغاز تتم عن طريق معدات تتواجد في باطن الأرض تساهم في منع تلوث البيئة. وهو غاز لا رائحة له ولا لون، يمتاز بأنه أخف من الهواء، فهو قابل للتطاير والاشتعال إذا تعرض لمصدر حراري، ويتم وضعه في أسطوانات محكمة الإغلاق ولا تتم تعبئتها كاملة فقط بنسبة 80% - 85% لمنع حدوث انفجارات. (الأشقر، 2014م)

ولقد أصبح الغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة أحد أهم مصادر الطاقة النظيفة المطلوبة في معظم أنحاء العالم، وعلى الرغم من دخول منطقة الشرق الأوسط مدار الاهتمام الاقليمي والعالمي بعد الاكتشافات المتتالية للغاز الطبيعي إلا أن الوقائع التي تشهدها المنطقة تدل على أن هذا الاقليم سيشكل لسنوات قادمة مسرحاً للصراع والتجاذب الجيوسياسي العالمي، وأن دول المنطقة تدور في حلقة من العنف وبخاصة تلك التي تحتوي إمكانات هائلة من الغاز (علو، 2014). وفي هذا الإطار شهدت ثورة الاكتشافات الاسرائيلية للغاز الطبيعي تطورات واسعة حيث مرت بثلاث مراحل بدءاً من عام 1999 الى العام 2009 لتبلغ كميات الغاز التي يمكن استخراجها من المياه الاقتصادية لإسرائيل ما يقارب 1480 مليار متر مكعب (هندرسون، 2013)، وقد ترتفع احتياطاتها إلى تريليون متر مكعب. مقارنة مع احتياطيات دول الخليج العربي وايران من الغاز الطبيعي تقدر بحسب بريتش بترولיום إلى 80.5 تريليون متر مكعب في نهاية عام 2012م. اذا فإن كل ما تم اكتشافه لا يتعدى 1.2% من غاز الدول المطلة على الخليج العربي وحوالي 7% من احتياطيات شمال افريقيا ونيجيريا (العربية، 2014).

يرى بعض الباحثين أن هذه الاكتشافات الهائلة تسد احتياجات "إسرائيل" لعشرات السنين، وتسمح لها بالتصدير للخارج وبالتالي سيكون لمخزون الغاز الإسرائيلي تأثير على طبيعة العلاقات الدولية لـ "إسرائيل"، خاصة مع تركيا لاعتبارها الدولة الإقليمية الأهم في تسهيل عملية تصدير الغاز الإسرائيلي .

ومن هذا المنطلق فإن هذه الورقة تحاول الاجابة عن التساؤلات التالي: ما مدى تأثير دخول اسرائيل على منظومة تصدير الغاز في العالم على القضية الفلسطينية؟ وما هي أهم الاستراتيجيات التي تتبعها اسرائيل والهادفة إلى تحسين علاقاتها مع دول الاقليم على حساب القضية الفلسطينية؟

## توظيف الغاز الإسرائيلي كأداة في الصراع

لم تعد "إسرائيل" ضمن الدول التي لا تمتلك الطاقة فحسب، وإنما أصبحت تصدرها للخارج جراء الثورة الهائلة للغاز الاسرائيلي، كان لاكتشافات الغاز الأثر الايجابي في تعزيز أمن الطاقة الاسرائيلي على المدى البعيد، ولكن هذا لم يمنع وجود بعض التحديات الأمنية التي سوف تواجهها الدولة على عدة أصعدة، فعلى صعيد العلاقات الخارجية: يمكن أن يكون لتصدير الغاز مساهمة سياسية في التعاون مع دول أخرى، وقد يكون مستقبلاً سبباً للخلاف مع بلدان مجاورة أخرى بسبب مشكلات ترسيم الحدود البحرية (ايفن، 2014 م). أما بالنسبة للحماية فتشكل منشآت الغاز تحدياً حقيقياً في مجال حماية المرافق الحيوية البعيدة عن الشاطئ وكيفية حماية أنابيب الغاز المعرضة للمخاطر.

وقد حققت اسرائيل العديد من الأهداف أهمها:

-استغناء "إسرائيل" بشكل كلي عن استيراد الغاز، الأمر الذي سيخلصها من الهاجس الكبير من الناحية الاقتصادية والعقبات التي كانت تواجه الغاز في طريقه إليها، فقد اعتمدت اسرائيل في الفترة ما بين 2008-2012 على استيراد جزء من احتياجاتها الغازية من مصر، والذي تراجع منذ عام 2011 بسبب تعجير الأنابيب الناقلة للغاز عدة مرات. وبالتالي ستستطيع اسرائيل أن تحدد علاقاتها مع الدول التي كانت تستورد الغاز منها تحديداً عند الحديث عن مصر (أبو عواد، 2016).

- اعتماد "إسرائيل" على الغاز مصدراً أول للطاقة، وتخفيف الاعتماد على المصادر الأخرى المكلفة من مشتقات النفط. كما يعتبر تقليص اعتمادها على غيرها من الدول في مصادر الطاقة ذو أهمية كبيرة.

- ستقوم الشركات صاحبة الامتياز بتزويد خزينة الدولة بعشرات ملايين الدولارات سنوياً، علاوة على توفير عشرات الملايين بسبب استغنائها عن الاستيراد من الخارج، وبالتالي ستركز إسرائيل على جوانب أخرى ضمن التنمية الاقتصادية، وبرنامج الرفاه الاقتصادي، وتطوير المنظومة العسكرية.

- سيشكل الغاز الإسرائيلي مخزوناً استراتيجياً هاماً يساهم في الدعم الاستراتيجي لإسرائيل وقت الأزمات خاصة في حالة تردي العلاقات الإسرائيلية مع المحيط العربي.

- تحقيق الدعم السياسي، حيث سيساهم تصدير الغاز من إسرائيل إلى الأردن والسلطة الفلسطينية في تطوير علاقاتها السياسية معها، ومن الممكن أن تقوم بتصدير الغاز إلى دول أوروبية، مما سيوفر لـ "إسرائيل" دعماً سياسياً هاماً.

## دوافع ومحاور الصراع الإقليمي على الغاز

تُعتبر إسرائيل الأكثر انخراطاً في صراعات مع دول الجوار الجغرافي في حوض المتوسط بشأن الغاز؛ فقد دخلت في صراعات مع كلٍّ من فلسطين ولبنان وتركيا بشكل غير مباشر، وذلك لعدة أسباب رئيسية، وهي كالتالي:

1- إدراك إسرائيل أهمية مصادر الطاقة، لا سيما بعد الثورات العربية، ووقف إمدادات الغاز المصري الذي كان يُمثل مورداً هاماً لمصادر الطاقة في إسرائيل. ولعل أبرز مؤشرات اهتمام إسرائيل بالغاز يتمثل في زيادة عدد الاستثمارات والشركات الإسرائيلية العاملة في عمليات التنقيب والاستكشاف عن الغاز، وبالتعاون مع الشركات الأمريكية خاصة في شرق المتوسط.

2- توتر العلاقات السياسية الإسرائيلية مع بعض دول المنطقة وفي مقدمتها فلسطين بسبب القضية الفلسطينية، ولبنان بخاصة مع الجنوب، وهو ما يجعل الصراع على الغاز أحد محاور

الصراع مع تلك البلدان، لا سيما مع بداية دخول غالبية تلك البلدان في مرحلة حرجة من أزمات الطاقة (الباسوسي، 2015).

3- التأثير السلبي للثورات العربية على تدفق الغاز لإسرائيل نتيجة تذبذب واضح في عمليات الإمداد حتى توقفت بشكل شبه تام، وما أسفرت عنه من حالة عدم استقرار، وتدهور الأوضاع الأمنية وخاصة في مصر التي كانت تمثل أحد مصادر الإمداد الرئيسية للغاز، وهو ما دفع إسرائيل للبحث عن بدائل لمواجهة أي أخطار مستقبلية.

أما على صعيد محاور الصراع على الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، فيأتي في مقدمتها:

**أولاً المحور الإسرائيلي - المصري:** تصاعد الجدل الداخلي بشأن سرقة إسرائيل وقبرص للغاز المصري، نتيجة الترسيم الخاطئ للحدود البحرية بين مصر وقبرص، والذي نتج عنه وجود حقل غاز أفروديت الذي اكتُشف بعد بتوقيع الاتفاقية بخمس سنوات داخل المنطقة الاقتصادية لقبرص، وترك إسرائيل حرة في استغلال الغاز المكتشف في حقل ليفيathan على الرغم من وجوده تاريخياً في السطح الجنوبي لجبل إراتوستين Eratosthenes Seamount البحري - فإن السلطات المصرية على مختلف توجهاتها أثرت عدم الصدام مع دول الجوار، وإنما الاتجاه نحو البحث عن صيغ للضغط على الأطراف في حوض البحر المتوسط للحصول على حقوقها عبر توقيع اتفاقيات للتعاون والتنسيق مع قبرص (صحيفة العرب، 2015م).

**ثانياً المحور الإسرائيلي - اللبناني:** يُعد المحور الأكثر ضراوة، لكون الخلاف وصل إلى أروقة الأمم المتحدة، حيث تكمن الإشكالية في عدم وجود اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، فقد فشلت كافة المساعي التفاوضية بين الطرفين لترسيم الحدود نتيجة عدم وجود اتفاق حول معايير التقسيم. وحتى بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص في أكتوبر 2010، أبدت لبنان رفضها الاتفاقية، مدعية أنها قد تعدت على ما يقرب من 850 كم مربعاً من المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة بها.

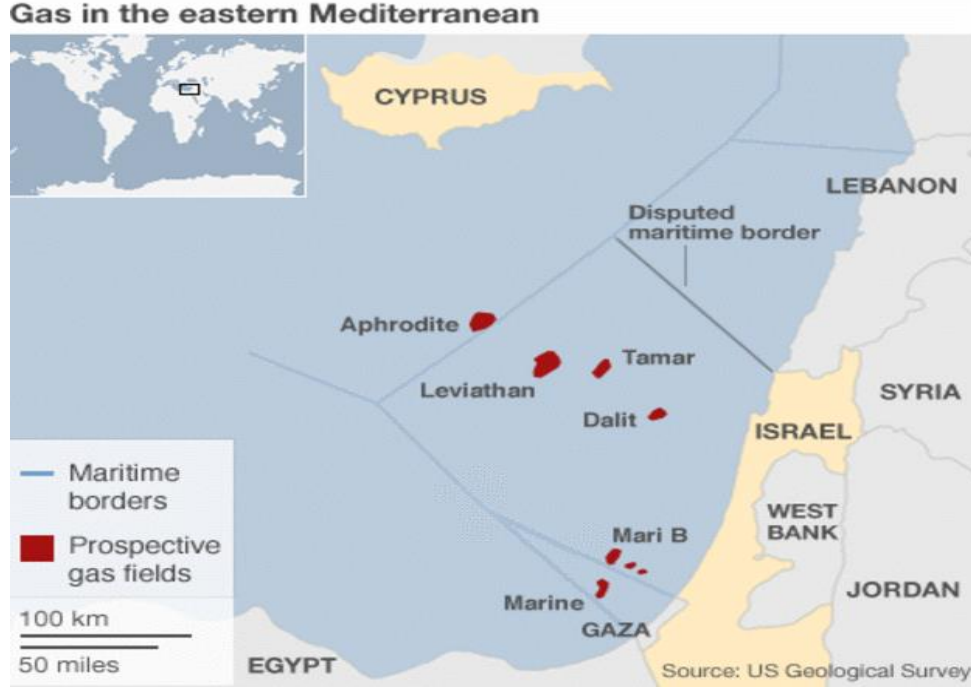
**ثالثاً المحور الإسرائيلي - الفلسطيني:** يعتبر المحور الأقدم للصراع حيث بدأت إرهاباته عام 2000 عندما قامت شركة British Gas باكتشاف حقل "غزة مارين"، حيث قامت السلطة آنذاك بتوقيع اتفاقية للتقريب في الحقل لمدة أربعة أعوام مع عدد من الشركات بنسب متفاوتة، لكن

سرعان ما عرقلت إسرائيل الاتفاق نتيجة تصميمها على التحكم في مسارات تدفق الغاز، وأصرت على ضرورة أن تصل امدادات الحقل إلى عسقلان أولاً لتلبية احتياجاتها ثم بعد ذلك إلى غزة، بالإضافة إلى اشتراطها شراء الغاز بأسعار قليلة وهو ما تم رفضه من قبل الشركات. وبناء على ذلك لم تستطع كل من السلطة الفلسطينية وشركة بريتش جاز القيام بعمليات استخراج الغاز نتيجة الموقف الإسرائيلي المتعنت تجاه عمليات الاستخراج حتى الآن. والجدير بالذكر أن إسرائيل أصبحت تستغل أزمة الطاقة التي يُعاني منها قطاع غزة بشكل مفرط للضغط على حركة حماس.

**رابعاً المحور التركي - الاسرائيلي - القبرصي:** امتد الصراع على الغاز الطبيعي ليصل إلى تركيا من جانب، وقبرص وإسرائيل من جانب آخر. فعلى خلفية توقيع الاتفاقية الاسرائيلية القبرصية، رفضت تركيا الاتفاقية لكون الحكومة القبرصية لا يحق لها التوقيع على أي اتفاقية دولية، أو البدء في أي عملية تنقيب نتيجة أزمة جزيرة قبرص القائمة، على اعتبار أن الموارد المستخرجة يحق للطرفين استغلالها. ومع الإصرار على بدء عمليات التنقيب، بدأ الصراع يأخذ مساراً أكثر تشدداً وهددت تركيا بتصعيد النزاع في المنطقة حول مصادر الطاقة.

### التوظيف السياسي للغاز في الصراعات الإقليمية

بات واضحاً أن الغاز يُمثل أحد أبرز وسائل التوظيف السياسي لتصفية الحسابات السياسية بين القوى الإقليمية، وقد تجلى ذلك بوضوح في الصراع السياسي الذي نشب بين مصر وتركيا على خلفية سقوط نظام الإخوان بعد ثورة 30 يونيو من جانب، وبين قبرص وتركيا إثر الاعتراف التركي بشمال قبرص، وبين تركيا واليونان على خلفية الصراعات التاريخية بشأن القضية القبرصية وبحر إيجه، ويبدو أن الأطراف المعنية بها قد بدأت في القيام بعملية استغلال وتوظيف الغاز سياسياً كأداة من أدوات الضغط أو الترغيب.



الشكل (1): احتياطات الغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط<sup>1</sup>

تحولت إسرائيل في غضون بضع سنوات من مستورد إقليمي للغاز إلى دولة قادرة على تصديره. وتطلعت إلى السوق المحلية وأسواق البلدان المجاورة وما وراءها لتحديد وجهات التصدير المحتملة. وتجلت عواقب ذلك في دفع عجلة التطبيع الاقتصادي ضمن محيطها المباشر، حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مؤخراً بأن إنتاج الغاز من حقل ليفيathan "سيزود إسرائيل بالغاز، ويعزز التعاون مع دول المنطقة (بقعوني، 2017).

فإسرائيل تعيش اليوم ما يُشبه الطور الانتقالي من كيانٍ يعتمدُ بالكامل على مصادر طاقة خارجية يسخر نفوذه العسكري والأمني من أجل تأمينها، إلى كيانٍ يحوز ثروة طبيعية كبيرة يُخطط لاستخدامها لأهداف توسّعه السياسي العسكري، أي أنّ الطاقة لم تعد هدفاً فحسب، بل وأداة من أدوات فرض القوة والنفوذ (خريس، 2016).

كما أن امتلاك دولة إسرائيل الكم الأكبر من الغاز الطبيعي الذي تم اكتشافه في شرق البحر المتوسط جعلها تنفرد بنصيب الأسد حيث قامت باستغلال الانشغال المصري خلال الثورة

<sup>1</sup> انظر إلى: <http://www.economist.com>

وعملت على التنقيب بحرية في ظل عدم وضوح الحدود البحرية بين مصر واسرائيل، مكتشفة بذلك العديد من الآبار التي تحتوي على أكبر احتياطات غاز في المنطقة.

وإجمالاً.. فرضت التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على الساحة، خاصة في منطقة حوض شرق البحر المتوسط، فلم يعد الفصل قائماً بين الأبعاد الاقتصادية لاكتشافات الغاز من جانب، وبين الأبعاد السياسية من جانب آخر، وهو ما جعل القضية أكثر تعقيداً وتشابكاً، مما أفرز حزمةً من الصراعات الدولية والإقليمية. لكن يظل لتلك الاكتشافات جانب إيجابي يتمثل في إمكانية البحث عن مسارات للتعاون بهدف الحصول على أكبر قدر من الاستفادة من تلك الموارد، وهو ما بزغت إرهاباته في القمتين الثلاثيتين بين كلٍّ من مصر وقبرص واليونان (الباسوسي، 2015م).

### أثر مخزون غاز شرق البحر المتوسط على القضية الفلسطينية

تقع فلسطين فوق حقل واسع من البترول والغاز، حيث إن الطبقات الرسوبية العضوية المدفونة في الأعماق تتراوح بين 1000 إلى 6000 متر (عند درجات حرارة تتراوح بين 60 إلى 150 درجة مئوية) تنتج نפטاً (صحيفة الحياة، 2014)، بينما تلك المدفونة في أماكن أعمق وعند درجات حرارة أعلى فإنها تنتج غازاً طبيعياً.

تضم مياه غزة الإقليمية حقلان رئيسيان للغاز هما حقل غزة البحري (Gaza Marine) وهو الحقل الرئيسي ويقع على عمق 603 أمتار تحت سطح البحر و36 كيلومترا غرب مدينة غزة. أما الحقل الحدودي (Border Field) فهو أصغر سعةً ويمتد عبر الحدود الدولية الفاصلة بين المياه الإقليمية لقطاع غزة والمياه الإقليمية لإسرائيل. وتقدر شركة الغاز البريطانية بحسب موقعها على شبكة الإنترنت حجم الاحتياطات في الحقلين بتريليون قدم مكعب، في حين تعتقد شركة اتحاد المقاولين بأن الاحتياطي يبلغ 1.4 تريليون قدم مكعب (قطان، 2016م). ولتقريب الصورة، يبلغ مخزون إيران من الغاز الطبيعي 991.6 تريليون قدم مكعب، أي أن كمية الغاز في الحقلين ليست ضخمة، ولكنها أكثر من كافية لتلبية احتياجات الفلسطينيين على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة وهو الموعد المقدر لنضوب مخزون الحقلين من الغاز وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية



اكتشف الفلسطينيون احتياطات الغاز قبل اكتشاف الغاز الإسرائيلي المفاجئ بعقد من الزمن تقريباً. فقد اكتُشف حقل غزة البحري قبالة سواحل غزة في 1999، ومُنحت رخصة التنقيب والإنتاج لمجموعة بريتش جاز<sup>2</sup>. وكان من المتوقع أن يدر مشروع استخراج الغاز من سواحل قطاع غزة للسلطة ما قيمته 2 مليار دولار، أي 50% من الأرباح، إلى جانب الاكتفاء الذاتي من الغاز لسد حاجة السوق المحلية، لكن المشروع توقف مع بدء انتفاضة الأقصى بسبب سيطرة إسرائيل على المياه الإقليمية الفلسطينية، ووضع -إسرائيل- للعديد من العقوبات التي تمنع السلطة من سد احتياجات السوق المحلية من الغاز بدلاً من استيراده.

سعت إسرائيل كثيراً من أجل تأمين استقلالها في مجال الطاقة بعد اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في مياه البحر المتوسط المحاذية لمياه لبنان، وقبرص، ومصر، وقطاع غزة، واستخدمت كافة الوسائل لسلب الموارد الطبيعية الفلسطينية، كما منعت الفلسطينيين من الاستفادة من أي مصدر من مصادر الطاقة من خلال الهيمنة الإسرائيلية المطلقة على الموارد الفلسطينية. تؤمن ثورة الغاز العديد من المزايا الاقتصادية والسياسية لإسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، حيث ذكر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في إحدى تصريحاته بأن إنتاج الغاز من حقل ليفيathan "سيزود إسرائيل بالغاز، ويعزز التعاون مع دول المنطقة.

يؤدي التعاون الإسرائيلي مع دول المنطقة إلى التنمية الاقتصادية والاعتماد المتبادل الذي يعد من أهم وسائل تحقيق السلم والتخفيف من حدة الصراعات، ولكن في ظل وجود احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينية يقترب من عامه السابعين فإن هذا النهج يضيف الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي بل ويعد بمثابة مكافئة يدفع ثمنها أبناء الشعب الفلسطيني الذي سلبت منه كافة الموارد الطبيعية قسراً.

إن استغلال الموارد الطبيعية سيمنح الشعب الفلسطيني من تحقيق تنمية حقيقية، وسيدفعه للاستغناء عن المعونات الخارجية وبالتالي استقلالية قراره، بالإضافة إلى تحقيق السيادة على الأرض والموارد الطبيعية، كما أنه سيعود بالفائدة الكبيرة لحل الأزمات المالية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني حيث يدرك الفلسطينيون جيداً أهمية الغاز لحل العديد من المشاكل المتفاقمة

<sup>2</sup> شركة النفط والغاز البريطانية .

لديهم، لاسيما الأوضاع الاقتصادية المتدهورة والمتمثلة في التخلص من الابتزاز المالي الاسرائيلي المستمر للسلطة الفلسطينية والتحرر من الهيمنة الاسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة، والمساهمة في حل مشكلة الكهرباء. ولكن يبقى التساؤل عن مدى جدية السلطة الوطنية الفلسطينية في التصدي لهذه المعضلة من أجل انتزاع حقوقها واستغلالها لتحقيق المصلحة العامة للشعب الفلسطيني.

## الخاتمة

لا يختلف اثنان على المنفعة المتحققة لأي قطر يمتلك مصادر الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي؛ لما لهذا الامتلاك من فوائد سياسية واقتصادية يصعب حصرها.

وفيما يتعلق باكتشاف الغاز حديثاً في منطقة شرق البحر المتوسط فهذا من شأنه إعادة رسم خارطة المنطقة، وبروز صراعات بين عدة أطراف، مقابل التقاء مصالح أطراف أخرى، وتأثير هذا وذاك على مستقبل القضية الفلسطينية.

ولكن ما يثير الدهشة والاستغراب هو ذلك الصمت الرسمي أمام هذا المد الهائل والمتعاضم للدور الاسرائيلي في المنطقة. وكأن استيراد الغاز من إسرائيل ومد جسور التعاون الاقتصادي معها بات أمراً مقبولاً وطبيعياً وكأنه يمهد لتطبيع طبيعي لا يواجه أي عوائق.

المؤكد، على أية حال، أن السلطة الوطنية الفلسطينية و القوى السياسية مطالبة على وجه الخصوص بإنهاء الانقسام الفلسطيني، والبدء في وضع استراتيجية جديدة لمواجهة التغول الاسرائيلي على كافة الموارد الفلسطينية وسرقة خيراتها؛ حيث ان استثمار حقول الغاز المكتشفة يعتبر من أهم المشاريع الاستراتيجية التي سوف تساهم في تحقيق نهضة حقيقية من خلال تحقيق عوائد مالية يكون لها الأثر المباشر في حل الأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الوطنية الفلسطينية وستساهم بشكل كبير في حل مشكلة الكهرباء التي يعاني منها قطاع غزة منذ عشر سنوات وبالطريقة هذه يمكن تفعيل الاقتصاد المحلي، وسيصل إلى أعلى مستوياته.

المسألة، باختصار، أن العلاقات الاستراتيجية الإسرائيلية مع الدول العربية سوف تنعكس سلباً على القضية الفلسطينية. كما أن جولة تقاربات اقتصادية بعد ذلك قد تؤدي في النهاية إلى تسوية سياسية شاملة دفع وما زال يدفع ثمنها الشعب الفلسطيني.

على ضوء السياسات الإسرائيلية المتمثلة في استنزاف الموارد الفلسطينية، والتي تمارسها إسرائيل باستمرار ضد شعب وأرض يقعان تحت الاحتلال، يمكن تقديم بعض التوصيات المناسبة لمعالجة المشاكل التي تسد احتياجات الشعب الفلسطيني من الطاقة وتحاول الارتقاء بالاقتصاد الفلسطيني على النحو التالي:

- الضغط باتجاه التحرر من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة من خلال الدفع من أجل محاسبة إسرائيل في المحافل الدولية، والعمل على مواجهة أي احتمالات لفرض تكامل اقتصادي قسري وأية محاولة إسرائيلية لفرض واقع دولة الأبرتهيد الواحدة وذلك من خلال المطالبة بإعمال الحقوق والمساواة.
- ممارسة الضغوط على إسرائيل لرفع يدها عن سرقة الموارد الطبيعية واستخراجها من باطن الأرض والمتمثلة بالتقيب عن البترول والغاز والسماح باستخراج الغاز من الحقلين المكتشفين على شاطئ غزة.
- إنهاء الانقسام للضغط على إسرائيل للسماح بتنفيذ المشروع خاصة في ظل رغبة إسرائيل للسيطرة على كافة الموارد الفلسطينية من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها على القرارات الفلسطينية وعدم وصول الفلسطينيين إلى مشاريع تنموية تحررهم من التبعية الاقتصادية والمالية.
- يجب على القيادة الفلسطينية أن تضع استراتيجية تتمحور حول صفقات الغاز، وتأطير مفاهيم التنمية الاقتصادية ضمن الصراع الأوسع من أجل تحرير فلسطين.

## المراجع

- الباسوسي، احمد(2015): تسييس الطاقة التحويلات الرهانة للصراع الاقليمي على غاز المتوسط، مركز الروابط للبحوث السياسية والاستراتيجية . <http://rawabetcenter.com/archives/11432>
- العربية (2014): تداعيات اكتشاف الغاز الطبيعي في شرق المتوسط. <http://www.alarabiya.net>
- الأشقر، صالح (2014): فوائد وأضرار الغاز البترولي المسال، شبكة الراية، <http://www.raya.com>
- إيفن، شموئيل (2014): ثورة الغاز الطبيعي في اسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- بقعوني، طارق (2017): كيف توظف اسرائيل الغاز لتفرض التبعية وتعزز التطبيع، شبة السياسات الفلسطينية، <https://al-shabaka.org>
- صحيفة العرب، (2015م). غاز المتوسط صراع اقليمي ووسيلة لتصفية الحسابات السياسية، العدد 10018. <http://www.alarab.co.uk/?id=60247>
- صحيفة الحياة، الثروات الطبيعية.. كنوز يمنع الاحتلال الفلسطيني من استغلالها، [http://www.alhaya.ps/arch\\_page.php?nid=230337](http://www.alhaya.ps/arch_page.php?nid=230337)
- علو، احمد (2014): حرب أنابيب الغاز العالمية بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية، مجلة الجيش، العدد 347. <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
- عواد، عماد (2016): حقائق الغاز الاسرائيلي واعتباراته الاقتصادية والسياسية، مركز رؤية للتنمية السياسية، <http://www.vision-pd.org>
- قاسم، أمين (2010): الغاز الطبيعي منتجاته أقرب إلينا مما نتصور، مجلة القافلة، <http://qafilah.com>
- قطان، فيكتور (2016): حقول الغاز قبالة غزة: نعم أم نقمة؟، شبكة السياسات الفلسطينية، <https://al-shabaka.org>
- هندرسون، سايمون (2013): تصدير الغاز الطبيعي، خيارات اسرائيل وقبرص ومشاريع التعاون بينهما، مجلة الدراسات الفلسطينية.
- خريس، رامي (2016م): ثروة الغاز.. الخيبة الإسرائيلية الثقيلة، مجلة السفير العربي. <http://arabi.assafir.com/Article/25/3527>